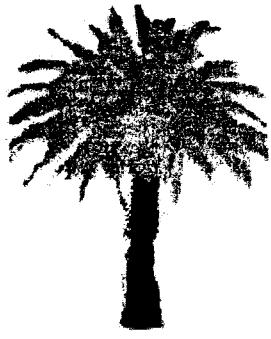


الحركة الديمقراطية الاجتماعية



الحركة الديمقراطية الاجتماعية



مذكرة أولية لهيأتنا حول تصوراتنا واقتراحاتنا

بشأن مراجعة الدستور

تقديم :

في البداية لابد من التنويه والإشارة إلى الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 9 مارس الجاري، الذي يعتبر ثورة إصلاحية سياسية ودستورية كبرى ، بصم بها جلالته العهد الجديد، الذي عرف عدة نقلات نوعية على مستوى الإصلاحات والانجازات والأوراش السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

حيث بدأ عهده بالمفهوم الجديد للسلطة الذي خلخل منظومة التحكم الإداري على دواليب التسيير والعلاقة فيما بينهم وبين المواطن التي كانت بعيدة عن الإنصات والحوار والتفاهم والقرب تكتسي صبغة الأمر والنهي ، كما أشرك الشباب عند بلوغه 18 من عمره في الاستحقاقات الانتخابية وفتح أمامه فرص التصويت والمشاركة السياسية ، ووضع حدا للصراع الدائر وقتها بين بعض التيارات حول إشكاليات الأحوال الشخصية بإحلال مدونة الأسرة وخروجها إلى الوجود لمعالجة مواضيع اجتماعية أساسية حافظت للمرأة والطفل على حقوقهما الأسرية وللمجتمع المغربي على توازنه طبقا لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وفق المذهب المالكي ، فضلا عن الأدوار التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة في وضع حد للنقاش الدائر حول وضعية حقوق الإنسان ببلادنا ، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي فتحت أوراش الخير والنماء في العديد من الأقاليم المغربية ، وإنشاء ديوان المظالم الذي أصبح يعرف اليوم بمؤسسة الوسيط ، والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة للقضاء على الفساد بكل أشكاله وأنواعه ، ناهيك عن المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي قام بتدشينها في مختلف ربوع المملكة ، وغيرها من الأوراش الإصلاحية الكبرى التي بادر بها جلالة الملك في عهده دون انتظار ودون مطلب ، بكل تلقائية ، من إيمانه الراسخ وتربيته الوطنية وثقافته وتكوينه السياسي الذي نهل منه من ينابيع مدرسة جده محمد الخامس أب الوطنية ، ووالده جلالة الحسن الثاني باني المغرب الحديث قدس الله روحيهما .

وقد جاءت مضامين الخطاب الملكي فوق توقعات العديد من الجهات والمنظمات الحزبية والسياسية والنقابية و الحقوقية ، بما فيها مكونات المجتمع المدني وبعض التيارات من الشباب التي خرجت في تظاهرات 20 فبراير رافعة شعارات شتى من المطالب المتعددة التي تطال المعيش اليومي ، بما فيها المطالب السياسية والدستورية .

لقد كان جلالة الملك بحدسه السياسي وبعد نظره ، متجاوبا مع نبض شعبه عندما أعلن في خطوة شجاعة وجريئة عن انطلاق ورش واسع وعميق للإصلاح الدستوري والسياسي يقر بفصل واضح للسلط ، وتوسيع مجال القانون والحريات وحقوق الإنسان ، وتعزيز مكانة مؤسسة الوزير الأول بما يؤهله لتحمل مسؤولياته في تدبير الشأن العام ، إضافة إلى تدابير أخرى تهدف بالأساس إلى إرساء أسس الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات ، مع التأكيد على دور الأحزاب في تأطير المواطنين ، بتعزيز الآليات الدستورية وتقوية دورها في إطار تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني ، وهو عمل سياسي خليق بهذه الأحزاب أن تكون في مستوى تطلعات جلالة الملك ، لتخرط بدورها في إصلاحات هيكلية ، منفتحة على النخب الشابة وإشراكها في العمل الحزبي والسياسي، لتتفرض عنها الجمود والرتابة ، لتساير عجلة الثورة الإصلاحية الكبرى التي أعطى انطلاقها جلالة الملك .

وفي معرض تحليلنا للمشهد السياسي الوطني والتطورات الديمقراطية ببلادنا ، والتحول التي تعرفها بعض دول الجهة والمنطقة العربية وارتباطها الوثيق بالمشروع الإصلاحية السياسي والدستوري الذي نحن بصده ، اعتمدنا في مقارباتنا على مضامين تقرير الخمسينية وتقارير هيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات حقوق الإنسان، فضلا عن نتائج أعمال اللجنة الاستشارية للجهوية ومشروع الجهة المتقدمة الذي أنجزته وقدمته إلى صاحب الجلالة، والذي أصبح في متناول الأحزاب السياسية والمنظمات المعنية للدراسة وإبداء الرأي ، في غمرة هذه الإصلاحات السياسية والدستورية التي ستنتقل المغرب الحديث نقلة نوعية نحو الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية وتحقيق المزيد من الاستقرار، خلافا لما هو عليه الحال في العديد من الدول التي عرفت انتفاضات وثورات اجتماعية غير مسبوقه .

وبالرغم من كون الإصلاحات السياسية والدستورية التي جاء بها خطاب صاحب الجلالة، تعتبر قفزة جريئة في هذه المحطة التاريخية التي يمر بها العالم العربي ، فإننا في تحليلنا للوضع السياسية العامة للبلاد ، نعتقد أن مهمة لجنتم الموقرة لا يجب أن تنحصر في دراسة الأبواب والفصول ومضامين التعديلات الدستورية المرتقبة ، بل يجب أن تتعدى هذه الحدود لكي تنفتح على الحياة الديمقراطية بأكملها ، وإلا ستبقى هذه الإصلاحات

بصيغها ذات صبغة تقنية قانونية بدون آفاق سياسية ، تروم جميع مناحي الحياة الاجتماعية للمواطنين ، كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية .

ولقد حاولنا جهد المستطاع من خلال هذه المذكرة الأولية أن نعتمد تصوراتنا بالدرجة الأولى على المرتكزات السبع الأساسية الواردة في خطاب جلالة الملك ، إضافة إلى بعض المقترحات التي نرى وجاهاتها في الظروف الحالية ، على أن نوافيكم خلال الأسبوع القادم بمذكرة تفصيلية في الموضوع :

- فبخصوص دعوة صاحب الجلالة إلى التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها ، وفي صلبها الأمازيغية كرسيد لجميع المغاربة دون استثناء ، نقترح دسترة اللغة الأمازيغية والتنصيب عليها لغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية.

- واعتمادا على تخويل الجهة المكانة الجديرة بها في الدستور ضمن الجماعات الترابية، حيث تكون لرؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها بدل الولاية والعمال .

نقترح التكريس الدستوري للجهوية المتقدمة بناء على التوجيهات الملكية وعلى مضامين مشروعها الجديد الذي سيعتمد لاحقا .

- وبناء على ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان.

نقترح التنصيب على المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أحد أبواب وفصول الدستور المراجع ، وانخراط المغرب في المواثيق الدولية المتعلقة بهذا المجال وقواعد القانون الدولي الإنساني .

- بالنسبة للفصل 13 من الدستور نقترح إضافة الصحة والسكن إلى التربية والشغل ، باعتبارهم من الضروريات الأساسية للحياة .

- وسط جلبة الأصوات المتعالية والتناقضات من طرف بعض مكونات المجتمع حول الفصل 19 من الدستور ، نرى أنه بات من الضروري الإبقاء على هذا النص كما هو عليه في الظروف الوطنية الراهنة ، دعما للوحدة الوطنية ، وحماية للوحدة الترابية للمملكة .

- ولدعم استقلالية القضاء والارتقاء به إلى سلطة مستقلة ، نقترح إعادة صياغة الفصل 82 من الدستور بالتنصيب على سلطة القضاء واستقلاله عن باقي السلطات ، وبالتالي استقلالية المجلس الأعلى للقضاء عن وصاية الوزارة أو الإدارة الوصية حيث يتم انتخاب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للقضاء من طرف القضاة ويكون في منصب نائب الرئيس

- ولتعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب في إطار تعددية حقيقية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية سبق أن وجهنا رسالة في موضوع تخليق الحياة العامة والسياسية إلى السيد الوزير الأول من أجل تكريس التعددية الحقيقية، وذلك بالمساواة بين الأحزاب في الدعم المالي واستعمال وسائل الإعلام العمومي لكي تلعب الأحزاب السياسية دورها في التأطير وتعبر عن آرائها وأفكارها بكل حرية .

وفي هذا الإطار نقترح تأسيس المجلس الأعلى للشباب والتنصيب عليه دستوريا حتى نفسح المجال للشباب للتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم ومطالبهم وخاصة منهم خريجو المعاهد والجامعات بدل اللجوء إلى الفايسبوك والعالم الافتراضي والتظاهر في الشارع .

- كما نقترح دسترة المجلس الأعلى للبيئة والمجلس الأعلى للجماعات المحلية .

- كما نقترح وضع آليات لتعزيز وتقوية دور البرلمان بغرفتيه فيما يخص المراقبة ، وإعادة النظر في طريقة الأسئلة الشفوية والكتابية ودورها في المراقبة .

- كما نقترح إعادة النظر في اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب ومشاريع القوانين الحكومية وتخفيف ضغط الحكومة على البرلمان ، كأن تتبنى الحكومة بعض اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب أو فرقمهم .

- وبخصوص الفصل 42 من الدستور المتعلق بتكوين لجان تقصي الحقائق ، نقترح توسيع مجال التقصي لهذه اللجان ، وتقليص النسبة المئوية التي يقرها الفصل الحالي بأغلبية أعضاء كل غرفة .

- كما نقترح إعادة النظر في تركيبة أعضاء مجلس المستشارين الذين يمثلون من أعضاء الجماعات المحلية ، أما المأجورون وأعضاء الغرف المهنية فيحتفظ بهم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما سبق لنا أن اقترحنا ذلك على أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية أثناء عرضنا ومناقشتنا معهم .

كما نقترح إلغاء ملتص الرقابة بالنسبة للغرفة الثانية مع الإبقاء على ملتص توجيه تنبيه .

- وانطلاقا من كون المنهجية الديمقراطية تقتضي تعيين الوزير الأول من الحزب الحاصل على اكبر عدد من النواب في الانتخابات التشريعية ، نقترح أن تعطى له مدة زمنية معينة لتكوين طاقمه الحكومي ، وفي حالة عجزه تسند المهمة إلى الحزب الموالي .

ويبقى السؤال مطروحا حول وضعية اتحادات الأحزاب إذا حصل احدهم على أكبر عدد من النواب في الانتخابات ؟ .

وما دمننا بصدد كيفية تعيين الوزير الأول، نثمن بالمناسبة دسترة مجالس الحكومة ونعبر عن هواجسنا من إشكالية تضارب وتداخل هذه المؤسسة والمجالس الوزارية .

- كما نقترح إعادة النظر في الفصل 51 من الدستور للاستعمال المفرط له من طرف الحكومة باعتباره يحد من النقاش وإبداء الرأي من طرف المعارضة ، خاصة فيما يخص القانون المالي لإعطاء الفرصة للبرلمانيين لقبول بعض الأفكار والتعديلات الايجابية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تقليص الموارد العمومية أو إحداث تكليف عمومي أو الزيادة في تكليف موجود .

- وتفعيلا للمرتكز السابع الذي جاء في خطاب جلالة الملك حول الحكامة الجيدة وتقوية آليات تخليق الحياة العامة نقترح دسترة الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة لدعم إطارها القانوني والمؤسسي ووجود آليات التتبع والإشراف والتنسيق من اجل تفعيل التوصيات والمقترحات المتعلقة بتحقيق النزاهة والشفافية ، وتقوية آليات الطعن في الصفقات العمومية ، مع إطلاق المتابعات القضائية في العديد من قضايا الفساد والتجاوزات المطروحة ، أو التي تم رصدتها في تقارير هيئات المراقبة المالية والقضائية ، كتقارير المجلس الأعلى للحسابات ، سواء منها المتعلقة بالموظفين السامين في الإدارات العمومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو المؤسسات المنتخبة لربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة .